فهما الاولى قيل الكذب بالباب كان يقول في جيش المسلمين كثرة وجاهم مدد كثيرة او يقول
ينقل الى خليفة فان فلانا قد اتاك من ولايته ليعزله ذكره ابن الملك والاصل في تبيين
الناس اي ثانيتها فثنائها مجموع قوله وحديث الرجل امراته وحديث المراة زوجها
اي فيما يتعلق بامر العاشرة وحصول الالفة بينهما قالوا والاخيرة عاطفة على ما قبلها وما
قبلها مع ما عطف عليه عطف على السابق قال ابن الملك كان يقول لاحد احب اليك
ومثله حديث المراة زوجها وهلم في قوة حديث الزوجين ليكون الثالث قال
الخطابي هذه امور قد يضطر الانسان فيها الى زيادة القول ومجاوزة الصدق
طلبا للسلامة ودفعا للضرر وقد رخص في بعض الاحوال في شيء من الافساد طلبا من
شبه الكثير من الاصلاح فالكذب في الاصلاح بين اثنين هو ان يتحمل احدهما الى
صاحبه خيرا او يبلغه جميلا وان لم يكن سمعه منه يريد بذلك الاصلاح والكذب
في الحرب ان يظهر من نفسه قوة ويتحدث بما يقوي به وتاكيده عدوه وقد
روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الحرب خدعة واما كذب الرجل زوجته
هو ان يعدها ويمنيها ويظهر لها من المحبة اكثر مما في نفسه يستديم بذلك صحبتها
ويستصلح به خلقها قاله سفيان بن عيينة او ان رجلا اعتذر الى رجل عن كلام
بلغه عنه لم يكن كاذبا وقوله وحديث الرجل امراته وحديث المراة زوجها
في معنى حديث احد الزوجين الاخر ليستقيم مع الاتي في ثلاث وذكر احمد بن جابر
ان الشيطان فيما يسي اي من ان يعبده المصلون في جزيرة العرب ولكن في التحريش
بينهم في باب الوسوسة اي لكونه اشبه به في حاصل المعنى لا سيما مصدر الحديث
وان كان التحريش مغيرا لما هي التي من جملتها ما عنون به هذا الباب والله اعلم بالصواب

الفصل الثاني عن اسماء بنت يزيد قالت قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم لا تحل الكذبة الا في ثلاث اي ثلاث كذبات كان به الرجل بالجر على البدلية
ويجوز وجهان اخران باعتبار قولها لعله العربية امراته اي لها اليه ضمير اي
والمباشرة والملامسة وحذف تحريمه للاكتفاء والمقايسة او وقع اختصارا من الراوي والكذب
في الحرب مع الكفرة والكذب ليصلح بين الناس اي فيما بينهم من المخاصمة المالية وغيرها
رواه احمد والترمذي وعن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يكون اي
لا ينبغي ولا يصح او لا يوجد مع الفتح في الدنيا لتاكيد النفي ولا يكون حلالا لمسلم ان يهجر
مسلما فوق ثلاثة اي ثلاثة ايام فاه الفقيه اي المسلم المسلم بعد ثلاثة سلم عليه حال
منه فاعل لقيه او بدل من لقيه وبوبد الاولى قوله في حديث ابي خراش فلقيه فليسلم
عليه ثلاث مرات اي انه لم يرد عليه في الاولى والثانية او ثلاث دفعات من الملاقاة
وهو الاظهر بدليل ذكره بالرفع مستانفا خبره ولا يرد عليه الجملة صفة ثلاث مرات والعامل
محذوف اي لا يرد فيها اي في المرات وفي نسخة بالنصب على انه ظرف لا يرد فقد يقال
قال الطيبي هو جواب اذا اي يسلم عليه ثلاث غير مردود فيها جوابه فقد رجع بالمعنى
والضمير في يهجر يحتمل ان يكون للمؤمن اي لمؤمن مرد فالمعنى ان المسلم خرج من الايمان
وفي معنى الزور وفي الاتي على الذم اي المذموم ان يهجر اخاه ويحتمل
ان تكون للمسلم والمعنى انه ثم هجران المسلم الى اثم هجرانه وبالهما لان الهجار

وبالبعث وسبق بقيته ترجمتها قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ليس
الكذاب بمن اصلح بين الناس فنمى خيرا او قال خيرا ولم يكذب اي يكذب به ويقول
خيرا اي كلاما من المتكلمين ما يفيد النصيحة المفضية الى الخير والتعقيد بكلام خيرا ويقول
خيرا حسنا او يقول كلاما خيرا الذي رسا سمعه منه وبيع شر عنه وبين خير
بفتح الباء وكسر الميم اي وبلغه لها عالم سمعه منها من الخيرات بان يقول فلان مسلم
عفيف وبحيث وما يقول فيكم الا خيرا ويحو ذلك وهذا ظاهر الحديث وقال
القاضي اي يبلغ خيرا سمعه ويدع شرا قلت فلا يظهر وجه نفي الكذب عنه مع ان
الكلام في معنى استثنا الكذب وسياتي صريح الاستثنا قال بقال بنيت الحديث
مخففا في الاصلاح ومشددا مثقلا في الافساد وكان الاول من الثلاثي فيهما والثاني من المزيد فيهما
والثاني من المزيد قلت مراده ان اصل الثاني تمته بالمثناة التحتية وابدل الثانية كما في
تقضي البازي والا فالتضعيف ظاهر في القاموس ذكرهما في مادة واحدة فعلم انهما
زيادة كما يفهم واني وفي والحديث مر رفعه واذا عاد عاد وجه المذمة
التي مفهومه ان المخفف منها لا فرق بينهما وانما الاثم يستعمل في الافساد
وعبر عنه بالنمية لانه مشتق منها وعلى كل تقدير فيتعين التخفيف في الحديث بمعنى
لمعنى الاصلاح فقوله خيرا لافادة التاكيد بما قاعدة التجريد او على انه بالمعنى
الاعم فيحتاج اليه لتفسيد وهو الاظهر فتدبر ثم قال وانما نفي عن المصلح كونه كذابا
باعتبار قصده دون قوله قلت القصد صحيح واما قوله دون قوله فمناقض
لقوله الاول فتامل وسياتي تحقيق المرام فقال عن الصلح الكلام متفق عليه
وفي الجامع بلفظ ثنتين خيرا وينمي خيرا رواه احمد والشيخين وابو داود والترمذي
عنها والطبراني عن شداد ابن اوس وفي رواية لابي داود والترمذي عنه والطبراني
عن شداد ابن اوس وفي رواية لابي داود عنها بلفظ لم يكذب من ينمي بين اثنين
ليصلح وزاد مسلم اي عالي البخاري في لم يرخص حيث قالت اي الرطابة ولم اسمعه لعل الواو
عاطفة على محذوف سبق لها غير حديثة البخاري والا فيلزم التكرار كما لا يخفى وضمير
المفعول راجع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولذا قال الراوي عنها فيما ينمي اي ينمي بضمير اسمه الى
صلى الله عليه وسلم يرخص في شيء قال مبرك هذه الزيادة في البخاري ايضا كما قال ابن
شهاب ولم يرخص في شيء مما يقول الناس كذب بالرفع وفي نسخة بالنصب وفي اخرى
بالجر وهو وفتح الكاف وكسر الذال ويجوز الكسر والسكون قال الطيبي كذب مرفوع على
انه خبر مبتدا محذوف مقول للقول وما يقول بيان لقوله في شيء اي في شيء من
اقوال الناس هو كذب اقول الاظهر انه خبر مبتدا ومن تبعيضية والمعنى لم اسمعه
يرخص في شيء من جملة ما يقول الناس فيما اي في حقه كذب الا في ثلاث اي كذبات
استثنا من شيء باعادة العامل قال وان روي منصوبا كان مفعولا مطلقا اي فرارا
كذبا اقول ويمكن ان يكون حالا من مفعول يقول المقدر العائد الى الموصول قال
وان روي مجرورا كان صفة اخرى لشيء اقول الاظهر انه بدل من شيء او من الموصول الجر
بالجر بدل من ثلاث وسبق تحقيقه وفي نسخة بالرفع على تقدير احدها او اولها وهاؤه
ويجوز نصبه باعني والرواية في جامع الاصول وفي اكثر نسخ المصابيح هي الاولى